الفصل الرابع

الاتحاد من أجل المتوسط
حلم راود الأوروبيون
وحققه العرب

obeikan.com

obeikan.com

مصر والدائرة المتوسطية.. حوار مشروط!

لقد كان عميد الأدب العربي (د. طه حسين) على حق عندما كتب ذات مرة يقول:

«لماذا نخاف من البحر المتوسط، إنه بحرنا كما هو بحر الأوربيين». ولعله كان يرد بذلك على أولئك المتوجسين من كل ما يأتي من دول الشمال من أفكار أو نظريات أو بشر.. وكان هؤلاء روجوا أن البحر المتوسط لم يحمل لنا عبر العصور سوى الاستعمار، والانتداب، والحروب الصليبية!ولعل هذه القناعة التي كانت تملأ رأس عميد الأدب العربي، هي التي دفعته دفعاً إلى التحمس لثقافة حوض البحر المتوسط، التي حاول أن يرصد ملامحها في أكثر من مؤلف، لعل أبرزها كتاب «مستقبل الثقافة في مصر»، حيث ركز على أهمية حوار الضفتين، وعلى أن هذا البحر هو جسر اتصال، وليس حاجز انفصال. وكلنا يعرف أن هذه الفكرة- تحديداً- أثارت لغطاً قوياً في الأوساط الأكاديمية، لكن بقى مخزوناً في الذاكرة المصرية أن حوض البحر المتوسط هو فضاء حضاري «وثقافي» أكثر منه أي شيء آخر، وأن مصر- من الناحية الجيوإستراتيجية- وبروزها كدولة «وحكومة مركزية» عبر القرون تحتل موقعها كقاطرة لدول جنوب المتوسط في مواجهة دول شمال المتوسط، ولذلك كان طبيعياً أن تتكرس «كينونة» مصر في قلب هذا التجمع، الذي أخذ عبر العصور أشكالاً مختلفة، لعل أكثرها رواجاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، مشاريع التعاون الأورومتوسطى التي يجسدها- بعمق- مشروع «عملية برشلونة» الذي انطلق في عام ١٩٩٥ لإحياء- بشكل ما- جولات الحوار العربي- الأوروبي، التي ظهرت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم تعثرت بعد ذلك. المهم أن مصر احتفت بهذه المشاريع جميعاً، وما كان لها أن تفعل غير ذلك، باعتبار أنها معنية بمستقبل المنطقة والحوار مع دول الجوار، حواراً يضمن التوافق لا التفريق والتكامل لا الانفصال أو الاستبعاد. ومعلوم أن مصر التي تعتبر

من العُمد الأساسية للتعاون الأورومتوسطى والمؤسسين الفاعلين في عملية برشلونة كانت، ولا تزال تحرص على تقديم أفكار جديدة لتفعل دوائر الحوار، وأحسب أن ذاكرة الوطن لا تزال تحتفظ بصولات وجولات لوزراء خارجية مصر أمثال د.عصمت عبد المجيد الذي وقف ذات مرة، في أحد الاجتماعات التي احتضنتها مدينة مرسيليا في جنوب فرنسا، يصحح مجموعة من الأخطاء التي جاءت على لسان عضوة فرنسية في البرلمان الأوروبي، وأذكر- وقد كنت شاهد عيان- أن هذه السيدة صعدت على المنصة وقدمت اعتذارها لوزير خارجية مصر، وشكرته لأنه صحح لها أفكاراً كثيرة مغلوطة كانت تعرفها عن العرب والمسلمين في جنوب المتوسط.

أما المعارك الوطنية والقومية التي قادها السيد عمرو موسى وقت شغله منصب وزير الخارجية، فكانت تتصدر الصحف الأوروبية، خصوصاً عندما رد على خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية الأوروبية، بشأن الفصل بين ما يحدث في عملية السلام «مداً وجزراً» وما يحدث في إطار عملية برشلونة، وأشهد أن صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية كتبت وقتذاك في صفحتها الأولى، قول وزير خارجية مصر: «إن أوروبا لا يجب أن تظل في مقعد المتفرج مدى الحياة!»، في إشارة إلى أن دورها في عملية السلام هو دور هامشى، بينما تريد أن تستأثر بالكعكة الاقتصادية عبر التعاون الأورومتوسطى. وأحسب أن دور وزير الخارجية الحالي أحمد أبو الغيط، يندرج في الإطار نفسه، تصريحاته الرنانة التي أكد فيها أن مصر ستتجاوب مع أية أفكار متوسطية، وستضع مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط»، ضمن أولويات بحثها ونقاشاتها، لكن لن يكون ذلك على حساب عملية برشلونة. وأحسب أن هذا الموقف المصري «الناضج جداً»، قد انسجم مع الموقف الأوروبي العام الذي عبرت عنه- في البداية- السيدة أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية التي أصرت- باسم أوروبا- على ألا يلغى «الاتحاد من أجل المتوسط» عملية برشلونة، ولذلك ليس من قبيل المبالغة القول إن الصورة الحالية التي

استقر عليها هذا المشروع الذي يحمل اسم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى، قد شاركت في رسمها مصر التي أراد لها الأوروبيون جميعاً، أن تقتسم رئاسة القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط، وأن توافق بالإجماع على اقتراح مصر، باستضافة القمة الثانية المقرر انعقادها في ٢٠١٠. وللإنصاف يجب أن نذكر أن مصر، من منطلق إستراتيجيتها بضرورة التعامل بإيجابية مع أية أفكار تدعو للشراكة، كانت حريصة على أن يظهر العرب في هذه القمة في صورة صف واحد وليس صفوفاً، صحيح قد تكون هناك متكسبات صغيرة تريدها كل دولة، لكن هذا لا يجب ألا يلغى المكتسبات المشتركة، ولعل حرص مصر على التئام اجتماع وزاري عربي، عشية انعقاد القمة في باريس، كان بهدف الخروج برؤية عربية موحدة، لتكون في مواجهة الرؤية الأوروبية الموحدة. وليس من شك في أن مصر لا تميل إلى فكرة إحداث قطيعة من نوع ما بين المحورين السياسي والاقتصادي، اقتناعاً منها باستحالة الحديث عن استقرار اقتصادي، وتبادل تجارى، وازدهار تنموي بين الضفتين، ما لم يوضع حد للتوترات التي تتولد عنقودياً في جنوب المتوسط من القضية الكبرى «قضية فلسطين». ولذلك لم تتردد مصر- في أكثر من مناسبة- من تسجيل تحفظاتها على «تغييب» المحور السياسي سواء في عملية برشلونة أو فيما يعرف بعد ذلك، بسياسة الجوار أو حوار ٥+٥ الذي حاولت به أوروبا، أن تفر- عبره- من آتون الخلافات المحتدمة بسبب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وظلت مصر مخلصة لهذا المبدأ ومتمسكة به، فوضعته على رأس نقاشاتها في قمة «الاتحاد من أجل المتوسط»، رغم أن الأجندة الأوروبية سعت إلى تنحية المحور السياسي «وتحديداً عملية السلام» جانباً، بدعوى أن هناك أطراً أخرى، تستوعب هذه القضية بكل جوانبها وتشعباتها. ولقد عبرت مصر عن ذلك، بتصريحات تنفي فيها أن يكون مشروع الاتحاد من أجل المتوسط «قطاراً» تركبه إسرائيل باتجاه التطبيع المجاني مع العرب، كما رفضت أن يكون هذا المشروع «ضربة» في خاصرة مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأعادت قمة

دمشق ٢٠٠٨ للتذكير بها، ومطالبة إسرائيل بالرد عليها، وهي المبادرة التي تنطلق نحو السلام العادل والشامل، تأسيساً على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام. ويبقى أخيراً أن نذكر أن الاهتمام بالبيئة المتوسطة وتنقية الفضاء المتوسطي من التلوث، وتأمين الطاقة الحيوية للضفتين، ثم تقوية الصلات الثقافية والعلمية من خلال إنشاء تنموي وعلمي وأكاديمي، ثم ضبط الحدود وحمايتها من المتسللين في جوف الليل باتجاه الشواطئ الأوروبية «فيما يعرف بالهجرة السرية». أقول إن كل هذه المشاريع، التي يبدو من ظاهرها على الأقل، أنها تخدم الدول المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً وجنوباً، لا يجب ألا تلغى مشاريع الأمن والاستقرار وفرض السلام الذي سيكون بالضرورة، العقبة الأساسية نحو رخاء وازدهار منطقة حوض المتوسط. وقديماً كان الاختلاف بين أوروبا والعرب، أنهما لا يريدان الشيء نفسه، فأوروبا ترمي- عبر جميع أشكال التعاون- إلى دعم مشاريعها الاقتصادية والتصديرية والاستثمارية، بينما يريد العرب دعم أوروبا لهم ولقضاياهم في المحافل الدولية، وأحسب أن قمة «الاتحاد من أجل المتوسط»، إذا نجحت في التقريب بين ما يريده العرب وما يريده الأوروبيون، فسيكون ذلك إنجازاً مهماً لدفع مسيرة حوار الضفتين. وأخيراً من إيجابيات فكرة «الاتحاد من أجل المتوسط»، أنها الفكرة الأولى- على وجه اليقين- التي لم يصفق لها العرب منذ الإعلان عنها، وإنما تم تناولها بكثير من النقد والتشريح، وليس من شك في أن ذلك يعتبر مظهراً لتعافي العقل السياسي العربي، الذي كثيراً ما كان معلولاً.

ثقافة البحر المتوسط .. (رؤية مصرية)

ثمة ولعٌ بحوض البحر المتوسط في هذه الفترة، حتى أنهم في فرنسا يطلقون على عام ١٩٩٥ عام المتوسط. نظرا لأنه لا يكاد يمر أسبوع أو شهر على أقصى تقدير دون أن تشهد العاصمة الفرنسية ندوة أو مؤتمرا حول الفكرة التوسطية سواء في السياسة أو في الاقتصاد أو في الثقافة..

ولذلك اعتدنا أن نستمع في الآونة الأخيرة إلي مشروعات مطولة لرجال السياسة عن دول حوض البحر المتوسط وإمكانية التعاون بينها. وكذلك يفعل رجال الاقتصاد، تحت اسم الشرق أوسطية.. التي لا تخرج في النهاية عن إطار الدول المشاطئة للبحر المتوسط..

ووسط هذا الخضم من المناقشات التي تتناول منطقتنا العربية يُلح على خاطري سؤال يتعلق بالبحر المتوسط والثقافة العربية، وفي بحثي الدائب عن إجابات صحيحة لكل الأسئلة التي تطرحها هذه القضية عثرت على مجموعة آراء مهمة لفيلسوف العقلانية أستاذنا الدكتور فؤاد زكريا كان قد عرضها في باريس قبل فترة في إحدى الندوات.. وفيها يطرح سؤالاً محوريا وهو:

هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية، مجرد تعبير عن القرب، بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام، والعربية بوجه خاص؟.

وفي إجابته يقول د. فؤاد زكريا: علاقة للنظران الكثيرين ممن يبحثون في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط على المستويات الثقافية والسياسية والاقتصادية لا يميزون بين «أوروبا المتوسطية»، «وأوروبا الشمالية والغربية».. ويعالجون مشكلة العلاقات بين ضفتي البحر كما لو كان البُعد الأساسي فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام.

لكن- وكما يقول د. فؤاد زكريا- يبدو له أن هناك مجالا لتساؤل هام هو: هل تتعامل الثقافة العربية مع ثقافة البحر المتوسط على أنها أوروبية أو غربية فحسب، أم أن هناك خصوصية تميز البحر المتوسط، ولو نسبيا عن بقية أجزاء أوروبا، وعن الغرب عموما في نظر العرب؟

وفي رأيه، فإن المثقف العربي يقيم نوعا من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط في أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعناها العام. فثقافة البحر المتوسط يمكن، بمعنى معين أن تُعد «وسيطًا» بين ثقافتين أكثر تباعدا، إحداهما هي الثقافة العربية

التقليدية، والأخرى هي الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط (يتمتع في نظر المثقف العربي بميزة الأطلال على أراضي عربية واسعة، وهو في الوقت ذاته) يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية المطلة عليه.

غير أن أقوى العوامل التي تجعل من البحر المتوسط منطقة متميزة ثقافيا وليست مجرد «الحدود الجنوبية» للحضارة الغربية بمعناها الواسع، هو ذلك التداخل التاريخي الوثيق بين ضفتي البحر منذ أقدم العصور، ذلك التداخل الذي لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدّعي لنفسها التفوق على الأخرى وإنما تتناوب فيه العلاقات بينها في حالات مدّ وجذر يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمني واسع أن يُحدد أيّهما هي التي تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها ويؤكد د. فؤاد زكريا بأن العلاقة بين ضفتي هذا البحر القديم أشبه بالعلاقة بين «كفتي ميزان» مما يُضفي عليها طابعا مزيدا يستحيل أن نجد له نظيرا في علاقة الثقافة العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة عن العالم الغربي..

ثم يصل الفيلسوف المصري إلي إجابة محددة من سؤاله فيقول: من هنا يتضح عدم كفاية النظرة إلي العلاقة بين ضفتي البحر كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه الكلمة.. لكنه يعود ليطرح سؤالاً جديدا يتعلق بالتمايز بين الثقافة العربية وثقافة الشمال البارد.. وهل يعني ذلك صعوبة التقارب بينهما؟

ثم يغوص في تحليلاته المتشعبة التي نؤكد في النهاية أن طريق التقارب قائم بالفعل، لكنه ليس في كل الأحوال ممهدا وميسورا.. ويقول:

صحيح إن البحر- أي بحر- يغري كل ضفة من ضفتيه بالعبور المادي والمعنوي إلي الضفة الأخرى، وبالتجاوز والبحث عما وراء الأفق، وصحيح إن

الأطلال على البحر يرتبط بالتفتح على ما في الشاطئ الآخر وأن البحر دائما نقطة جذب ودعوة إلي العبور وإلي التبادل والاتصال وتحديا من أجل استكشاف ما يقع وراءه.. هذا كله صحيح، لكن العبور إلي الاتجاه الآخر يظل مغامرة غير مأمونة العواقب، على حين أن جاذبية العمق الأرضي والانتماء التاريخي تظل محتفظة بقوتها في مواجهة إغراء التطلع إلي الشاطئ الآخر.

ويشير د. فؤاد زكريا إلي أن التوجه إلي الربط بين الثقافة العربية وثقافة البحر المتوسط كان يظهر بوضوح في الفترات الليبرالية.. وهو ما حدث في مصر في الثلاثينيات ومعظم الأربعينيات فض تلك الفترة عبّرت مجموعة متألقة من أدباء مصر ومفكريها عن ضرورة ربط الثقافة المصرية بثقافة البحر المتوسط بل ذهب بعضهم إلي حد تأكيد أن الثقافة المصرية ليست إلا جزءا من مكانة هذا الإقليم. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد أسماء توفيق الحكيم، وحسين فوزي.. وقبل هذا وذاك، طرحين الذي كان كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» بمثابة برنامج نظري يُلخص أفكار كل من يسيرون في هذا الاتجاه.

ولا شك أن اللحظة الزمنية التي ألف فيها هذا الكتاب- كما يقول د. فؤاد زكريا- ذات دلالة كبرى في موضوعنا الراهن. فقد ظهر الكتاب عام ١٩٣٨ أي بعد عامين من معاهدة ١٩٣٦ التي حصلت فيها مصر على استقلالها (الجزئي جدا) من بريطانيا. وبرغم كل العيوب التي شابت هذه العاهدة، فقد ساد البلاد جو من التفاؤل العام بالمستقبل وعبرّ طه حسين في مقدمة كتابه عن هذا الجو فقال صراحة: إنه يريد من هذا الكتاب أن يكون دليلاً لمصر ما بعد الاستقلال».

وفي ضوء هذا الأمل العريض بالمستقبل عالج طه حسين قضايا الإصلاح التعليمي وربط بصورة لا لبس فيها ولا غموض بين الثقافة المعدية وثقافة البحر المتوسط، وكان في ذلك ناطقا بلسان مجموعة غير قليلة من الأدباء والمفكرين الليبراليين في العصر الواقع بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢.

ولقد كانت الحجج التي طرحها طه حسين لتبرير هذا الارتباط متعاونة في قيمتها فهو مثلاً يشير بطريقة مقنعة إلي العملات التاريخية القديمة بين الحضارتين الفرعونية واليونانية مؤكدا أننا إذا كنا اليوم نتأثر بامتدادات الحضارة اليونانية في الغرب، فليس ذلك إلا استكمالاً لمسيرة طويلة من التأثير المتبادل بين الطرفين.

ولكنه في الوقت ذاته يبالغ في الربو بين الثقافتين إلي حد القول: إن العقل المصري هو في جوهرة عقل أوروبي، وهو يدعم حجته هذه بالقول «إن العالم عرف حضارتين رئيستين:

إحداهما في الشرق الأقصى، والأخرى في الغرب. أما موقعنا نحن بين هاتين الحضارتين فهو بالطبع انتماء إلي الغرب. وحين يحاول طه حسين التخفيف من هذه المغالطة التاريخية يقول: «إن لنا صلات بالشرق القريب. ويعني به: فلسطين والشام والعراق. ولكن كل ما تفعله هذه الإضافة- في رأي د. فؤاد زكريا- هو أنها تزيد موقفه سوءا: إذ تفترض أن بلاد الشرق القريب هذه تقع كلها على حوض البحر المتوسط مع أن العراق بلد آسيوي فضلاً عن أنه يتجاهل الأبعاد الأفريقية والآسيوية للبلاد العربية، وخاصة مصر. ويمثل هذه الحجة المغلوطة يقفز إلي استنتاج عام وسريع هو:

كانت مصر دائما جزءا من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية، مؤكدا أن هناك عقلاً واحدا له جوهر واحد في مصر وأوروبا، وإن اختلفت تأثيرات الظروف المتباينة.

وكان طبيعيا أن يلقي هذا الطرح من جانبي طه حسين ردود فعل مختلفة في أوساط القضية في مصر والعالم العربي في ذلك الوقت، وهاجمه كثيرون من المثقفين التراثيين أمثال محمود شاكر، وكان الهجوم منصبا على ما يؤدي إليه الانتماء إلي ثقافة البحر المتوسط من فقدان للهوية وذوبان في ثقافة غريبة عنا.

ويعلق د. فؤاد زكريا على ذلك قائلاً: لقد كان دعاة الفصل القاطع بين ضفتي

البحر المتوسط يصورون معركتهم مع خصوصهم كما لو كانت معركة بين المتمسكين بالأصالة الثقافية العربية والإسلامية وبين المتعلقين بأذيال ثقافة غريبة يقفون إزاءها موقف التابع الذليل. وكان هذا التصوير في كثير من المناقشات التي تدور حول الأصالة والمعاصرة «ذلك لأن الأمر الذي لم ينتبه إليه هؤلاء النقاد، هو أن الدوافع الحقيقية لأنصار التوجه نحو ثقافة البحر المتوسط لم تكن تأكيد التبعية للغرب على الإطلاق، وإنما كانت هي السير في نفس الطريق الذي ساعد الغرب على إحراز نجاحه الكبير أملاً في التمكن بهذه الطريقة من تحقيق استقلال حقيقي عنه، بل ومن مواجهته في المستقبل..

والأهم من ذلك أن أشد المفكرين تحمساً للارتباط بثقافة التوسط كانوا هم أنفسهم أقوى الباحثين عن جذورهم الثقافية في صميم حضارتهم. فحسين فوزي يتابع في «سندباد مصري» مراحل تاريخ بلاده، وخاصة فتراته المجهولة بقدر من التعمق والاندماج لا يتحقق إلا لعاشق حقيقي لهذا التاريخ. وتوفيق الحكيم يكشف في عنوان عمله الرئيس «عودة الروح» عن حنين يطمح إلي استعادة القوة الدافعة التي أعطت مصر في عصورها القديمة نهضة سبقت بها سائر شعوب العالم القديم.

ولا ينبغي أن ننسى أن طه حسين نفسه كان من أعمق الباحثين في التراث العربي والإسلامي فضلاً عن أنه في نفس الكتاب الذي يدافع فيه عن الارتباط بثقافة البحر المتوسط يؤكد دور مصر الريادي في العالم العربي، وينبه إلي رسالتها الثقافية الشاملة وواجبها نحو العرب في ميدان التعليم، كما أنه من جانبي آخر يهاجم التعليم الأجنبي في مصر، ويطالب بتدريس اللغة العربية والتاريخ والدين في المدارس الأجنبية، وذلك على حساب التعليم الغربي البحت بطبيعة الحال.

ويعلق د. فؤاد زكريا على ذلك فيقول: كانت وجهة نظر هؤلاء الرواد الكبار كما عبروا عنها في كتاباتهم وفي ممارساتهم هي أنه لا يوجد تعارض بين توجه أي

بلد عربي نحو ثقافة التوسط وبين حرص على هويته وتمسكه بجذوره وابتعاده عن التبعية الثقافية للغرب. وقد حاولوا أن يجعلوا من إنتاجهم الأولي تجسيدا حيّا لإمكانية الجمع بين الهدفين..

لكن يبدو إن الأطر التي عالج بها هؤلاء الرواد مشكلة العلاقة الثقافية بين ضفتيّ المتوسط، لم تعد صالحة للعصر الذي نعيش فيه، أو على الأقل لقد لحق بها تغيير أخلّ بمعطيات المعادلة..

ولعل أبرز مُعطي في هذا الخصوص هو النمو السريع للاتجاهات الأصولية في العالم العربي التي تدعو إلي انغلاق الثقافة العربية على نفسها في الداخل، وترفض مغامرة عبور البحر، وتستنكر أي توجه نحو الشمال، وتتجاهل البُعد المستقبلي في الثقافة العربية لأن نموذج الماضي البعيد، في نظرها هو وحده الكفيل بملء كل فراغ ثقافي وتلبية جميع الحاجات المعنوية..

ولا يقولن قائل إن دعاة الانفتاح الثقافي على المتوسط في الثلاثينيات والأربعينيات كان لهم نصيب من المعارك مع تيارات أصولية أخرى كانت ترفض توجهاتهم بشدة.. لأن ذلك وإن كان صحيحا، إلا أن هذه التيارات لا تُقارن بقوتها الحالية فضلاً عن أن تأثيرها أصبح الآن أوسع نطاقا.. ثم يقرر د. فؤاد زكريا حقيقة يقول فيها:

إن اللحظة الراهنة، يبدو أنها ليست هي اللحظة المناسبة للأمل في إقامة روابط طموحه بين الشاطئين الأوروبي والعربي للبحر المتوسط بسبب ظلامية الماضي التي تسيطر على الشاطئ العربي حاليا، وكذلك بسبب نزعات العنصرية، والتعصبية والتجزيئية التي يغرق فيها الشاطئ الأوروبي اليوم..

فما العمل إذن؟.

يقول د. فؤاد زكريا، عندي أمنيتان، الأولى أن تكون هذه الظلامية وتلك النزعات مجرد مرحلة مؤقتة، والثانية أن يعود التبادل الثقافي بين الضفتين إلى ما

كان عليه في فترات ازدهاره.. اللهم آمين.

قضايا الحوار «وإشكاليات الجوار» بين أوروبا والعرب!

(الاتحاد من أجل المتوسط نموذجاً).

أقسم أن هناك خللا ما في العلاقة العربية – الأوربية، ينطلق أساسا من أننا نرى في أوروبا ما ليس فيها ونصر على أن نضع غمامة على عيوننا تحجب عنا الرؤية الصحيحة.. فأوروبا – مثل باقي المناطق- تؤمن بأن السياسة لا تعرف الهدايا أو الرومانسيات ومن ثم فهي تتعامل مع دول العالم من منطلق المصلحة، ولا وزن عندها لجوار أو حوار مادام لا يصب في نهر المصالح الدافق، والمستمر والمتجدد.

أقول ذلك وفي ذهني المطلب الإسرائيلي – الذي تبحثه أوروبا حاليا- وهو أن يكون لإسرائيل صفة شبه العضو داخل دوائر الاتحاد الأوروبي مع مشاركة فعالة في آليات القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري.. وهو مطلب جد خطير، لأنه يفسح المجال أمام الدولة العبرية لكي تمارس ضغوطا شتى على العرب في تعاملهم مع دول الشمال، خصوصا أوروبا التي تربطها بهم دوائر عديدة أبرزها -في المرحلة الآنية- الدائرة المتوسطية بأشكالها المختلفة، سواء كانت عملية برشلونة أو خمسة + خمسة أو الاتحاد من أجل المتوسط.

..ومن يتابع ردود الفعل العربية على هذا المطلب الإسرائيلي، الذي تبحثه أوروبا بجدية من خلال ما يعرف بلجنة التفكير الأوروبية – الإسرائيلية يدرك على الفور أنها ردود تغلب عليها صفة العاطفية أو العشم، مع أن السياسة – كما أسلفنا- لا يعرف قاموسها أمورا كهذه.. والثابت عملا أن العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية تسير باتجاه الارتقاء والتطوير، ولن يكون مستغربا- بعد المناقشات اللازمة – أن تحصل إسرائيل على ما تريد وعندئذ ستفقد أوروبا دورها- الذي كنا

ننتظره دائما- وهو دور الوسيط النزيه في الصراع العربي– الإسرائيلي، لتلحق – والحالة هذه- بالولايات المتحدة التي تعتبر أن أمن إسرائيل هو جزء من الأمن القومي الأمريكي بل والأمن العالمي! وأن أي خطر يتهددها لن تواجهه بمفردها وإنما سينضم ليها في هذه المواجهة ٣٠٠ مليون أمريكي.. إذن نحن أمام تحولات كبرى في السياسة الخارجية.. والمحزن هو أن العقل السياسي العربي لا يزال يصر على وضع الغمامة متوهما أن أوروبا هي – بحسب المفردات السياسية الشائعة عربيا – هي الصديق الذي تربطه بنا دوائر الجوار الجغرافي وثقافة حوض البحر المتوسط مع أن هذه الدوائر تفقد وزنها وتتبخر كما يتبخر الماء أمام حرارة المصلحة الأوربية التي ترى أنها (مضمونة) و (مطلوبة) مع إسرائيل بدرجة أكبر من الدول الأخرى.. وكلنا يعلم أن مشروع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى الخاص بالاتحاد المتوسطي والذي تبنته أوروبا حاليا يكرس هيمنة إسرائيل على الدول العربية (المتوسطية) ويقدم لها فرصة لتطبيع سياسي يكون حلالا زلالا وسهلا وميسورا برغم أنف العرب..

.. والمثير للتساؤل أن أوروبا التي تهش وتبش في وجه إسرائيل وتميل إلى منحها صفة شبه عضو في الاتحاد الأوروبي، رفضت مجرد مناقشة طلب المغرب –قبل سنوات- بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما تسوف حاليا وتماطل في قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد.. بل هناك من يقول إن مشروع الاتحاد المتوسطي يستهدف في جانب منه صرف نظر تركيا عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والانخراط –بالمقابل- في هذه الآلية الجديدة الخاصة بحوض البحر المتوسط.

.. الغريب والعجيب أن بعض الردود العربية على مناقشة أوروبا المطلب الإسرائيلي الخاص (بشبه العضوية) قد استهجن المرونة التي قابل بها الأوروبيون هذا الأمر، مع أن جملة المواقف الأوروبية طوال الأعوام الماضية تؤكد أن إسرائيل تحتل مكانة لا تدانيها أخرى في العقل السياسي الأوروبي..

ولو بدأنا بآخر هذه المواقف والخاصة بآلاف المستوطنات التي تصر إسرائيل على بنائها في القدس الشرقية سنجد أن أوروبا لم تبد امتعاضا، أو تبرما من هذا العناد الإسرائيلي.. فلم تتحرك –مثلا– اللجنة الرباعية (التي تضم بين أعضائها الاتحاد الأوربي) واكتفت بدور المتفرج.. وليس مستبعدا أن تستعمل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) في حال التصويت على جريمة الاستيطان في القدس الشرقية..

وكلنا يذكر ميوعة الموقف الأوروبي عندما طالب العرب بتحويل قضية الحائط (العنصري) داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة على محكمة العدل الدولية.. وكذلك اللامبالاة التي تواجه بها أوروبا جرائم الإبادة الجماعية (من قتل واغتيالات وتجويع) ضد الفلسطينيين.

.. ما أعجب منه هو إصرارنا على أن نفرق بين السياستين الأوروبية والأمريكية مع أن القاصي والداني يعلمان أن الفوارق قد ذابت، إلى حد أن السياستين قد تماهتا في بعضهما البعض.. ولم يعد هناك فرق كبير بين ما يقوله جورج دبليو بوش، أو حتى المرشح القوى للرئاسة باراك أوباما وبين ما يقوله الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى، أو المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.. لقد أصبح الجميع يقفون في خندق واحد وعلى مسافة واحدة (وقريبة) من إسرائيل.. أما المسافة مع العرب فقد تباعدت كثيرا، واختلفت باختلاف الدول العربية.

وللإنصاف يجب أن نذكر أننا ظللنا لفترة طويلة نفصل بين علاقة أوروبا بإسرائيل، وعلاقة أوروبا بالعرب وكنا لا نرى غضاضة في أن تقوى علاقة أوروبا بإسرائيل، لكن شرط ألا يتم ذلك على حساب الحقوق العربية، والاصطفاف عن وعى أو غير وعى إلى جانب إسرائيل التي تقتل وتغتصب وتسفك الدماء.. فهذا ما بات يستوجب إعادة النظر في العلاقة مع أوروبا.. ولم يعد يفيد فيها القول بالصداقة (المزعومة معها) أو علاقة الجوار.. فالثابت أن أوروبا – كحال أمريكا–

لم تعد ترى في جنوب المتوسط سوى إسرائيل (شريكا وحليفا استراتيجيا) ولذلك لم تتردد في مناقشة كل ما طلبته إسرائيل في خريف عام ٢٠٠٧، وهو الحصول على صفة شبه العضوية في الاتحاد الأوروبي ورفع مستوى الحوار السياسي، وعقد اجتماع على مستوى القمة بين الجانبين مرة كل عام، وتأمين مشاركتها في اجتماعات الاتحاد في قضايا السياسة الخارجية والانخراط في المهمات العسكرية والأمنية التي تضطلع بها قوات الاتحاد الأوروبي إضافة إلى مشاركة ممثليها في اجتماعات الشؤون المالية والبيئة والعدل والصناعة والعلوم.

.. وهذا معناه أن شوكة إسرائيل سوف تقوى مرتين، مرة بالامتيازات التي ستحصل عليها بمقتضى شبه العضوية، ومرة أخرى في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي سيمنحها الحق في أن ترأس هذه الاجتماعات التي سيحضرها العرب وأنفهم في الرغام!!

والمؤلم هو أن إسرائيل خططت لهذا التغلغل في الدائرتين الأوربية والمتوسطية، ونحن في الجانب العربي، لم نحرك ساكناً، اللهم إلا صوت هنا، وآخر خافت هناك.

*** مراحل الحوار ومحطات الجوار:**

الثابت أن الحوار مع أوروبا بدأ يتجه نحو التعميق والتوسيع والشمول بعد أن غاب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية وأصبح أثراً بعد عين.. والسبب هو رغبة المنطقة العربية في إيجاد بديل يناوئ القوة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) ويحفظ نسبياً التوازن الذي كانت توفره تعادلية القطبية الثنائية.. وعلى الجانب الأوروبي كان هناك مسعى نحو الانفتاح على جنوب المتوسط أخذ أشكالاً عديدة عبر العقود الماضية.. بدأ بالدعوة المتبادلة للحوار بعد حرب ١٩٧٣.. لكن لم يُقدر لهذا الحوار الاستمرار إذ سرعان ما تعثر بسبب أن أوروبا كانت تطلب منا غير ما نطلبه منها فمطلبها كان اقتصادياً بالدرجة الأولى (فتح

أسواق الجنوب أمام منتجاتها) والأهم ضمان ألا يتكرر استخدام النفط سلاحاً في الصراعات السياسية كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما مطلبنا فكان الدعم السياسي لقضايانا على الصعيد الدولي وفي المحافل العالمية وخصوصاً قضية فلسطين.

أقول كان طبيعياً أن يتعثر الحوار الذي فشل مرة أخرى عندما حاولت أوروبا أن تنفخ فيه من روحها لنفس الأسباب وهو غلبة المطلب الاقتصادي على غيره من المطالب. يضاف إلى ذلك سبب أكثر أهمية وهو غياب الشعور (بالندّية). أولاً لا يمكن لأي حوار أن ينشأ وتتسع دوائره ويعود بالنفع على المتحاورين فيه إلا إذا قبع في رأس الطرفين أنهما يقفان على قاعدة واحدة (فليست هناك قامة أعلى من قامة).. ومعلوم أن شرط الندية هو الضمان الوحيد لنجاح أي حوار.. ولأن ذلك لم يكن موجوداً في الحالة الأوروبية – العربية وحل محله الشعور بالسمو والتعالي لدى الجانب الأوروبي فكانت النتيجة هي الفشل أو على الأقل السكون وعدم الحركة.

وبالإجمال مرت مرحلة من الركود حتى خرجت أوروبا علينا -مجدداً- بفكرة- برشلونة والتعاون الأورومتوسطي في عام ١٩٩٥، التي عندما راجعها العرب في عام ٢٠٠٥ وبمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاقها كانت المفاجأة أنهم لم يحصلوا -بمقتضاها- إلا على الفتات فإجمالي ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط لم يزد عن ١٪ من إجمالي ما قدمته دول الشمال من مبادرات ومشروعات والأدهي إن إسرائيل وحدها -كدولة جنوبية- قد التهمت ٩٪ من إجمالي المخصوص لدول جنوب المتوسط مجتمعة!.

والمفاجأة الثانية أن نصيب الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً يساوى بالتمام والكمال ما حصلت عليه دولة واحدة في شرق أوروبا (هي بولندا).

بهذا المعنى تكون معادلة التعاون الأورومتوسطي ليست في صالح الدول

العربية المتوسطية.. وإذا لاحظنا أن عدم استقرار ألأوضاع في فلسطين المحتلة (بسبب التعنت الإسرائيلي وسياسة إرهاب الدولة التي تمارسها – قد أديا إلى إصابة عملية برشلونة بداء الجمود.. لاكتشفنا أن حصاد هذه العملية هزيل.

الغريب أن الجانب العربي لم يشعر بالقلق وحسبه أن أيدي هذه الملاحظة انتظاراً لمبادرات أخرى – والسبب هو أنه اعتاد على تلقى المبادرات وليس اختراعها أو التقدم بها.. فمثلاً –عندما أدرك الأوروبيون أن عملية برشلونة قد تعثرت هي الأخرى اتجهوا من فورهم للحديث عن برشلونة مُصغرة أسموها بعملية ٥+٥ وترمى إلى تنشيط التعاون الأورومتوسطى بشكل جزئي بين خمس دول شمالية في مقابل خمس دول جنوبية.. وبهذا تفادوا الاصطدام بإسرائيل المصّرة على مواقفها المتنكرة للحقوق العربية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته موصولة الأطراف، والقابلة للحياة.

ولقد أثمرت برشلونة المصغّرة بقدر طموحاتها.. ولم يتحرك العرب! ثم تفتقت الذهنية الأوروبية عن فكرة التعاقدات الثنائية التي أطلقت عليها اسم «الشراكة».. وبدأتها باتفاقيات شراكة مع كل دولة على حدة في محاولة للقفز على العقبات التي وقفت في طريق عملية برشلونة الجماعية أو الكلية.. وانبرى العرب –كعاداتهم– يتسابقون، ووقعت دول عربية كثيرة هذه الاتفاقيات الثنائية بعد مفاوضات تطول أو تقصر بحسب المطروح على جدول التفاوض.

ثم يثمر العقل السياسي الأوروبي مبادرة أخرى هي مبادرة سياسة الجوار التي أراد بها أن تحتل منزلة بين المنزلتين، فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا. واختار الأوربيون هذه العبارة وصفاً لسياسة الجوار: إنها أكثر من شريك وأقل من عضو..« وحرصوا على ترويجها وضمان دعمها على الأقل من دول الجنوب..

وبتنا نلاحظ إن دولاً كثيرة بدأت تكيّف نفسها مع هذه السياسة الجديدة، كما

فعلت نفس الشيء مع المبادرات الأوروبية السابقة.. وهو ما يعيد - بإلحاح- طرح السؤال: لماذا نكتفي بدور المُستقَبل، ولم نفكر -في لحظة- أن نأخذ زمام الأفكار، فنطرح المبادرات، وندخل في نقاشات مع الطرف الأوروبي.. الآن في السكون بركة أم لأننا أدمنا السهل. والسهل بطبيعة الحال هو استقبال الأفكار وليست إنتاجها!. على أية حال كانت المفاجأة الجديدة إن فرنسا -صاحبة الثقل السياسي الأبرز في أوروبا- قد أخرجت من حقيبتها بعد تولى ساركوزى مقعده في قصر الإليزيه رئيساً فكرة سياسية أسماها: الاتحاد من أجل المتوسط.. وتحدث على الفور بأنه سيعقد قمة أورومتوسطية لمناقشتها في باريس في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ - ثم قام بنحو ثماني زيارات في أقل من ثلاثة أشهر حاملاً فيها فكرة الاتحاد من أجل المتوسط ومتحدثاً وشارحاً مع رؤساء الدول الذين استقبلوه أبعاد هذا المشروع الذي يحمل اسمه (مشروع ساركوزى).

وللإنصاف يجب إن نذكر أن بعض الدول العربية منها مصر علقت موافقتها على هذا المشروع ريثما تُحاط علماً بتفاصيله وطرحت أسئلة منها: هل سيلغى هذا المشروع عملية برشلونة أم سيكون مكملاً لها.. وفي أي جانب ستتمحور إسهاماته..!

ولقد وفرت فرنسا -من جانبها- كافة الظروف لإنجاحه فهي في أول يوليو سوف تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي ووضعت على رأس أجندتها إنجاح مشروع ساركوزى وقالت أنها ستدعو في القمة المتوسطية الدول الـ٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الـ ١٣ المطلة شرقاً وجنوباً على المتوسط إلى جانب موريتانيا والأردن، والبرتغال وتحدثت -في ذات الوقت- عن الانتقال مباشرة من الأفكار إلى المشاريع والتي ستشمل كافة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية بدءاً بالهجرة وحرية الحركة والتنقل ومفهوم الأمن الجماعي المتوسطي إلى جانب قضايا البيئة والطاقة والتعليم والثقافة والتعاون العلمي.. وثمة حديث عن

إنشاء صندوق استثمار من أجل التنمية في المتوسط، ومرصد للتعاون والهجرة ووكالة للتأهيل المهني لتشجيع الهجرة المؤهلة، وإقامة منظمة متوسطية للتعاون الاقتصادي والتنمية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجودة في باريس والخاصة بالدول الصناعية.

أريد أن أقول إن مشروع ساركوزى الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط -كما يبدو- من تفاصيله التي تتكشف يوماً بعد يوم هو مشروع متكامل تدشن به فرنسا في عهد ساركوزى مرحلة جديدة من الفاعلية والايجابية وتقديم المبادرات.. ولقد تعامل العرب مع المشروع بنفس روح الصبي الصغير الذي اعتاد على أن يدخل عليه (والده) بالجديد في الطعام والملبس.. هذه الروح التي تجعلنا في جنوب المتوسط مجرد متلقين ومستقبلين للأفكار هي روح سلبية تزيد من (تقزيم) الشخصية العربية وتكرس فيها الاتكالية والتواكلية والاعتماد على (جهد وعرق وفكر) الآخر.

**** اتحاد من أجل المتوسط أم من أجل فرنسا؟!**

الرئيس الفرنسي ساركوزى متهم بأنه ممتلئ بالحنين (نوستالجى) إلى المرحلة الاستعمارية لبلاده، وراغب إلى حد الجنون في أن تلعب فرنسا دوراً (قيادياً) على الساحة الدولية، لذلك فإن أفكاره (جميعاً) تدور حول هاتين الرغبتين. وللإنصاف فإن ساركوزى قد تحدث في برنامجه الانتخابي (قبل أن يصل إلى مقعد قصر الإليزيه) عن خطته التي داهم بها الجميع. فمثلاً فكرته عن إقامة ما سماه «الاتحاد من أجل المتوسط» لم يستوعبها الكثيرون، ربما حتى هذه اللحظة، لكنه مُصّر عليها، ولم يكف عن الحديث عنها في جولاته ولقاءاته، وعندما سُئل عن تفاصيل هذا الاتحاد أجاب بأنه كلف مجموعة من الخبراء ورجال الاستراتيجية داخل وحدة بحثية ملحقة بقصر الإليزيه لكي تبحث هذه الفكرة وتضع جميع التفاصيل لطرحها بالكامل، في القمة التي حدد موعدها بنفسه في ١٣ يوليو بباريس.

وليس خافياً أن الرئيس ساركوزى يلعب أوراقه السياسية (على المكشوف)، وكان نجاحه في إقناعه بأوروبا (بتبسيط) اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي هو الدينامو الذي حركه نحو مزيد من الأفكار التي يراها البعض، مثل ألمانيا أفكاراً لا تخدم سوى الطموح الفرنسي، لذلك كان طبيعياً أن تثير فكرة الاتحاد من أجل المتوسط أعصاب المستشارة الألمانية ميركل، التي اتهمت ساركوزى بأنه يريد تقسيم دول الاتحاد الأوروبي لحساب فرنسا، كما اعتبرته أسبانيا وإيطاليا (كارها) لوجودهما (الفاعل) في منطقة حوض البحر المتوسط.

ولكي نفهم مدلولات هذا الصخب الأوروبي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، علينا أن نشير إلى محددات هذا المشروع من وجهة النظر الفرنسية، وهي كالتالي: أن يضم البلدان الواقعة على حوض البحر المتوسط شمالاً وجنوباً وينفصل انفصالاً تاماً عن مسار عملية برشلونة، ويتأسس على مشاريع إقليمية يشارك فيها القطاعان العام والخاص، وألا يكون نسخة مطابقة للاتحاد الأوروبي.

وكان طبيعياً أن تفهم الدول الأوروبية الأخرى أن هذا المشروع يكرس الحضور الفرنسي وحده بحيث تصبح باريس منافساً قوياً لبروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، سيما أن ساركوزى نفسه لم يخف أن اتحاده من أجل المتوسط يلغى تماماً مسار برشلونة المتجمد عملياً، إلا قليلاً، منذ انطلاقه في عام ١٩٩٥ وحتى اليوم، وعندما رفعت ألمانيا عقيرتها (اعتراضاً) استقبلتها الدول الأوروبية بحفاوة بالغة، وفي اجتماع المجلس الأوروبي الذي انعقد في بروكسل في مارس الماضي تم إجهاض أفكار ساركوزى جميعاً، إذ تم توسيع المشاركة في المشروع ليضم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليسس فقط الدول الأوروبية المشاطئة للبحر المتوسط شمالاً، وضغط الأوروبيون لكي تشارك دول ليست مطلة على البحر المتوسط.

كما انصاع ساركوزى لمطلب بروكسل بدمج مشروع الاتحاد من أجل

المتوسط ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتداداً له، أو على أقل تقدير، كما قال كوشنير وزير خارجية فرنسا، مرغماً ومجملاً في آن واحد «تجديداً لشباب» مسار برشلونة الذي أصابه تصلب في الشرايين بسبب التعنت الإسرائيلي، وتجمد عملية السلام مع الفلسطينيين.

الثابت أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يسيل حوله مداد كثير في هذه الأيام، هو الصورة المعدلة بعد تدخل أوروبا، ولقد قبله ساركوزى على مضض، لكن اقتناعه بجذور الفكرة لا يزال يملأ رأسه، فالرجل يؤمن إيماناً راسخاً بأهمية وحيوية منطقة حوض البحر المتوسط، ويرى أن الحلم الأوروبي (الخاص بإقامة أوروبا العظمى) يحتاج إلى حلم متوسطي، وهو حلم حضارات وليس حلم غزوات، فزمن بونابرت ونابليون الثالث قد ولى وانتهي، ناهيك عن أن الاستراتيجيات القارية الواسعة (التي تعتبر عنواناً لعصرنا الراهن) تحرض على وضع استراتيجية أوروبية إفريقية يكون المتوسط بمثابة القلب أو المركز لها.

وفي طنجة بالمغرب أسهب ساركوزى في حديثه عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فذكر أن التاريخ يحدثنا عن أن قرارات الحرب والسلم والمواجهة بين الشمال والجنوب يتم اتخاذها في منطقة المتوسط، وهذا معناه، كما يقول، أننا في المتوسط إما أن نفوز بكل شيء، أو نخسر كل شيء! والثابت للجميع أن ساركوزى لا يريد الخسارة، وإنما ينشد أكبر قدر من «الربحية» التي يراها سهلة عبر المشاركة بين ضفتي المتوسط.

صحيح أنه حاول أن يهرب من حالة «السكونية» التي يعيشها مسار برشلونة منذ ثلاثة عشر عاماً، وصحيح أيضاً أنه لا يريد أن يصطدم بإسرائيل أو تركيا، فبحث عن إطار جديد لا يعكر صفو الدولة العبرية، ويطرح بديلاً لتركيا يعوضها عن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، لأنها بحسب قوله، دولة أوروبية جغرافياً! لكن إحقاقاً للحق لقد انطلق الرجل من الواقع الصعب الذي تعيشه دول حوض

البحر المتوسط خصوصاً تلك المشاطئة للبحر جنوباً، فأشار في حسرة إلى واقع الاختلالات الديموجرافية والاقتصادية فيها.

فذكر، في شيء من ضيق أن ضفتي المتوسط برغم قربهما لبعضهما البعض فإنه يفصلهما أكبر فارق في الدخل في العالم «فدخل الفرد في الجنوب لا يزيد على ثلاثة آلاف دولار في العام، مقابل ثلاثين ألفاً في أوروبا» (والفارق هو من ١ إلى ١٠)، بينما تمس البطالة نحو ٣٠٪ أو يزيد بين صفوف الشباب الجنوبيين.

والسؤال الآن: ماذا عن الإرادة العربية باعتبار أن الدول العربية المتوسطية هي الطرف الثاني في معادلة الاتحاد من أجل المتوسط هل أصبحت لدينا أجندة واحدة أم أن كل دولة ستحاول أن تكسب لنفسها استحقاقات دون أن تلزم نفسها بمواقف الدول العربية الأخرى؟

إن أخشى ما أخشاه هو أن تطمئن كل دولة لما يمكن أن تنتزعه لنفسها، فمصر قد يطربها أن تنعقد لها الرئاسة المشتركة (لمدة عامين)، والمغرب قد يسعدها أن يكون الأمين العام (الجنوبي) مغربياًن وتونس قد يرضيها أن تكون هي دولة المقر للاتحاد من أجل المتوسط لو حدث ذلك لتفرقنا مجدداً إلى شيع وأحزاب، وأتصور أن المرحلة الآتية لم تعد تحتمل مثل هذه المكتسبات الفردية الصغيرة.

وظني أن الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً يمكن أن تصوغ أجندة عربية مشتركة تركز فيها على المطالب العربية الأكثر إلحاحاً، والداعمة لإقرار الأمن والسلام في المنطقة، وأن تفطن إلى السم الذي قد يكون مدسوساً في العسل. فإسرائيل كدولة من دول الجنوب، وعضو في مسار برشلونة، لا يمكن التطبيع معها مجاناً، وإذا كان لابد أن تصعد يوماً في الرئاسة المشتركة (والأمانة العامة للاتحاد)، فهل تقبل الدول العربية أن تمثلها إسرائيل مجاناً؟ إنه سؤال يدق كالناقوس في العقل السياسي العربي.

لا نريد أن نكون كالأيتام على مائدة اللئام.

للإنصاف يجب أن نذكر أن بعض الدول العربية المشاطئة للمتوسط جنوباً رحبت (في تحفظ) بمشروع الرئيس الفرنسي الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط، وتحدثت عن ضرورة بقاء مسار التعاون الأورومتوسطى بحيث لا يجُبْ مشروع ساركوزى عملية برشلونة التي انطلقت في عام ١٩٩٥.. وطالبت في وقت مبكر بمزيد من الإيضاحات والتفاصيل حول هذه الفكرة التي بدت أشبه بالحجر الذي ألقى به من علٍ فحّرك المياه الراكدة في بحر العلاقات بين الشمال والجنوب..

وظني أن هذا الموقف العربي يعكس درجة قصوى من الفهم الصحيح لمفردات العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ولدوافع التحرك الأوروبي (أيضاً) التي لم تخرج عن حيّز المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية.. صحيح أن ما يُؤخذ على الجانب العربي (المتوسطي) أنه أشبه بريشة في الفضاء تنتظر ما يأتيها من رياح عاتية من دول الشمال فتميل معها دون أن يكون لها أى خيار.. ولعل مسار عملية برشلونة هو الترجمة الواقعية لهذا الحال (الميؤوس منه) منذ ولادته في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم وعبر كافة التجلّيات التي ظهر فيها..

فكلنا يعلم أن التعاون الأورومتوسطى هو فكرة أوروبية بامتياز وكذلك ما تمخض عنه من شراكات ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً ورغم المداد الذي سال (تمجيداً) لهذا المسار –وهو كثير– إلا أن حصاده كان هزيلاً إلى حد أن دول جنوب المتوسط شعرت –في لحظة ما– أنها مخطوفة– أو هكذا بدت– لحساب دول الشمال التي استباحت أسواقها وعدّلت في بنود اتفاقية الشراكة دون الرجوع إلى الشركاء الجنوبيين فاستبدلوا –مثلاً– عبارات التنمية والتحديث والديمقراطية بمفاهيم تدور حول الهاجس الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة السرية التي تمثل صداعاً في رأس

القارة العجوز (أوروبا) كما وقعت في خطأ اختزال مشكلات العالم في مشكلة واحدة هي الإرهاب! ولابد أن نُسارع بالقول أننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذي أصبح إخطبوطا يُهدد الجميع ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية (بين الفضاءين العربي والأوروبي) والذي تُلح عليه عملية برشلونة (من الألف إلى الياء) إلى سقف التعاون الأمني... وهو إجراء خرج –بالفعل– بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة (سلفا) مما ضرب عملية برشلونة في مقتل..

الشيء الآخر الذي ألقى بظلال كثيفة على عملية برشلونة أنها –وبعد نحو ثلاثة عشر عاماً من انطلاقها لم يتمخض عنها سوى فأر صغير ينظر إليه «أهل الجنوب شذراً»، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط –مثلاً– سوى على ١٪ من إجمالي ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبي من استثمارات وهو نحو ٩٪ وأن تستأثر إسرائيل –وهذا هو الأهم– وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥٪ من الاستثمارات الأوروبية الخارجية.. أما المفارقة الغريبة التي ليس بوسع أحد إخفاؤها فهي أن مجموع ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط من هذه الاستثمارات يوازى ما حصلت عليه دولة واحدة من شرق أوروبا هي بولندا!!

إنه عار بكل المقاييس يُضاف إليه عارُ آخر على الصعيد السياسي وهو أن كل قادة أوروبا –بدون استثناء– سعوا إلى فصل عملية السلام (وما يحدث من ذبذبات في العلاقة بين العرب وإسرائيل) عن مسار التعاون الأورومتوسطى وهو ما يعنى أنهم أفرغوا هذا المسار من واحد من أهم بنوده التي جعلت العرب يرحبون بالانخراط فيه وما زاد الطين بلّة أن الجانب الأوروبي رفض الضغط على إسرائيل لكي تلين وتندفع باتجاه حل القضية الفلسطينية.. وبدلاً من المواجهة مع الدولة العبرية (التي تتحمل وحدها مسؤولية الشلل الذي أصاب مسار التعاون

الأورومتوسطى) استحدثت مساراً آخر هو مسار ٥ + ٥ بين دول المغرب العربي الخمس في الجنوب، وخمس دول أوروبية مناظرة لها في الشمال.. بهدف الهروب من منطقة الشرق الأوسط المشتعلة بسبب التعنت الإسرائيلي..

وعندما لم يُثمر هذا المسار الجزئي (٥ + ٥) إلا النذر اليسير جاء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى بمشروعه الجديد (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي يكّرس الفصل بين ما يحدث في عملية السلام (صعوداً وهبوطاً) وبين مسار التعاون الأورومتوسطى.. وأخشى ما أخشاه أننا لو قبلنا هذا المشروع كما هو – ودون إضافة بنود أو القيام بتعديلات –سيكون حالنا أشبه بحال الأيتام على مائدة اللئام الذين يقبلون ما يقدم إليهم حامدين شاكرين مُهللين!! وكأن ليس في الإمكان أبدع مما كان..

مرة أخرى أشهد أنني أثّمن غاليا جهود الخارجية المصرية التي أصرّت على أن يشارك الجانب العربي في صياغة أهداف وبرامج هذا الاتحاد، بل وفي صياغة ما يصدر عن قمة باريس من وثائق وبيانات وخطط عمل.. وفي هذا تأكيد على أن رئاسة مصر (كدولة جنوبية) مع فرنسا (كدولة شمالية) ليست مجاملة وإنما هي رئاسة فاعلة ومؤثرة ويُعمل لها ألف حساب خصوصاً أن ساركوزى الذي لا يعوزه الدهاء وزع الأدوار في مشروعه من قبيل استقطاب الدول والمحاور، فاختار مصر (رئيساً) ولوّح لتونس بأن تكون دولة المقر للاتحاد الجديد. وأوعز إلى المغرب أن السكرتير العام الثاني (الجنوبي) سيكون مغربياً..

ولعله بذلك اطمأن إلى أن مشروعه سيأخذ تأشيرة دخول إلى عقول وقلوب دول الجنوب المتوسطي.. لكن هيهات!

شكوك أصبحت حقيقة!

يبدو أن المتشككين في مشروع «الاتحاد من أجل المتوسط» الذي انطلق في باريس، كانوا على حق، فها هي إسرائيل كانت ترفع عقدتها وتضع العراقيل أمام

مشاركة جامعة الدول العربية.. وكانت الشكوك- في البداية- تدور حول وجود إسرائيل داخل هذا الاتحاد وما يعنيه ذلك من ضرب المبادرة العربية للسلام في مقتل.. لأن الاتحاد سيضمن (أو سيوفر) فرصا للقاء والجلوس على مائدة مفاوضات (ونقاشات) واحدة، وبذلك يتحقق لإسرائيل رغبتها (القديمة- الجديدة) وهي الجلوس مع (كل العرب) دون تقديم أية تنازلات كما كانت تشترط ذلك المبادرة العربية التي تتأسس على معادلة «الأرض مقابل السلام»..

بمعنى آخر إن الشكوك التي كانت تساور البعض أصبحت حقيقة، بل نستطيع أن نقول إنها ذهبت أبعد من مجرد الجلوس والتفاوض (دون مقابل).. فها هي إسرائيل (العضو في الاتحاد من أجل المتوسط) ترفض أن يكون هناك مقعد للجامعة العربية.. أي أنها بدأت تمارس (سلطة) غير مسبوقة، تعتمد فيها على قدرتها على إقناع بعض الدول الأوروبية بوجهة نظرها فضلاً عن توظيفها (العلاقة الجيدة) التي تربطها بالاتحاد الأوروبي والذي منحها قبل فترة (وضعاً خاصاً) يجعلها أشبه بالعضو الدائم في الاتحاد..

صحيح إن الجامعة العربية قد انتقدت بشدة هذا السلوك الإسرائيلي واعتبرته (تجاوزا) وتمسكت بحقها في الحضور رافضة أن تُعامل كمواطن من الدرجة الثانية على حد تعبير عمرو موسى أمين عام الجامعة.. لكن أيضا ما يستحق الإشادة هو موقف الأردن الذي ألغي مؤتمر المياه لدول مسيرة برشلونة والذي كان مقرراً انعقاده على شاطئ البحر الميت (صباح اليوم الأربعاء)..

وجاء في حيثيات الإلغاء أن الأردن يريد أن يعطي فرصة لاستكمال حل بعض القضايا العالقة ومنها حضور أو تمثيل جامعة الدول العربية.. وأنه يرحب بانعقاد المؤتمر في وقت لاحق..

وليس من شك في أن الدبلوماسية الأردنية قد تصرفت بشكل صحيح- وبحس عروبي رائد لأن انعقاد المؤتمر في غياب الجامعة العربية قد يكون سابقة

يُقاس عليها وعمّان لم تشأ أن تكدّس واقعاً كهذا يخصم ولا يضيف للعمل العربي المشترك..

يبقي أن نلفت الانتباه إلي أن لإسرائيل أجندة مُحددة سلفاً من وراء مشاركتها في الاتحاد من أجل المتوسط الذي أصبح واضحاً للأعمى والأعشى والبعيد على السواء أنه اتحاد يضمن مصالح دول الشمال بالدرجة الأولى ويوفر لإسرائيل (مجانا) ما كانت تطمح إليه منذ زمن – أما العرب (ومصالحهم) فلا مكان لهم إلا بالقدر الذي تسمح به ترضي عنه إسرائيل!

وحدهما «سوريا» و«إسرائيل يكسبان رهان الاتحاد من أجل المتوسط

للإنصاف، لابد من أن نعترف بأن ما جرى على هامش قمة «الاتحاد من أجل المتوسط» هو أفضل كثيراً مما جرى داخل القمة ذاتها.. فلقد تمكن الرئيس الفرنسي ساركوزى من تحقيق اختراق غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط تغيرت على أثره ملامح العلاقات الإقليمية .. فمن كان يعرف أن يتم الشروع ـ فعلياً ـ في تطبيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الشقيقين «سوريا ولبنان».. فهذا أمر جلب ما كان يتصور أن يتم بهذه الصورة التي بدت وكأنها عقوبة مع أنها لم تكن كذلك في يوم من الأيام.. وفي قناعتي إذا لم يتم سوى إحراز هذا الهدف .. من هذه الظاهرة المتوسطية، فهو بحد ذاته إنجاز كبير. وإذا أضفنا إلى ذلك «الحلحلة» التي باركها الرئيس ساركوزى بشأن العلاقات السورية الإسرائيلية، من خلال الثناء على المباحثات غير المباشرة التي تجرى منذ أسابيع بين دمشق وتل أبيب، بل وفي بعض الروايات التقدم بعرض لاستضافة باريس هذه المباحثات عندما تصبح مباشرة. المكسب الكبير هو أن العلاقات الفرنسية السورية اكتسبت بطابع من الحميمة جعلت الرئيس ساركوزى يعبر عن سعادته بدعوة نظيره السوري له بزيارة سوريا في موعد أقصاه منتصف الشهر المقبل. وضمن المطالب السورية التي هطلت على الرئيس بشار الأسد كالمطر أن باريس طالبت أن يكون لدمشق دور كبير في أحداث التهدئة التي تجرى على قدم وساق في الشرق الأوسط.. وليس

خافياً «على أحد أن الرئيس الفرنسي يرمى من وراء ذلك إلى إتمام سوريا في دور وساطة عملية سواء بين الفصائل وحماس» من جانب والسلطة الفلسطينية ومحمود عباس من جانب آخر، باعتبار أن سوريا تحتضن ممثلي بعض من هذه الفصائل.. أو مع إيران التي تربطها بسوريا علاقات طيبة، وقد جاء ذلك في مطلب فرنسي واضح وصريح، وهو أن تقوم دمشق بدور «حمامة السلام» بين (أوروبا وأمريكا) وإيران.. بإقناع طهران بضرورة إعطاء معلومات إضافية تراهن بها على أن برنامجها النووي سيكون مأمونا ولا خطر منه لا على إسرائيل ولا على دول المنطقة. ولكن ندرك أهمية ما جرى على هامش قمة الاتحاد من أجل المتوسط علينا أن نتذكر حالة الانسداد التي كانت وصلت إليها العلاقات السورية الفرنسية في الأشهر القليلة الماضية، وربما منذ وصول ساركوزى إلى مقر الإليزيه (رئيساً) والاتهامات التي دفع بها سوريا بتعطيل التوافق بين الأحزاب والتيارات السياسية في لبنان. وليس خافياً أن (الحلحلة) التي حدثت في لبنان بعد طول احتقان وتأزم، لعبت فيها قطر وسوريا الدور الرئيسي..

ولقد كان (الضوء الأخضر) القادم من دمشق هو الذي أمضى إلى ما نحن فيه اليوم من حالة (ارتخاء) في لبنان. وقد يكون صحيحاً أن الرئيس ساركوزى يراهن على تسخين علاقاته على سوريا على حساب (تبريد) العلاقات السورية الإيرانية، بهدف ضرب التحالف السوري. الإيراني لكنني لا أميل إلى إمكانية حدوث ذلك، فسوريا التي حوصرت سياسياً ودبلوماسياً لفترة طويلة، لا تميل أن تضحى بصداقتها مع إيران التي كانت القشة الوحيدة التي نتعلق بها إبان مرحلة العزلة المفروضة عليها. فالرهان على تعطيل المياه الجارية بين دمشق وطهران هو رهان صعب، رغم الدرس الذي يقول لا صداقات ولا عداوات دائمة في السياسة! وأن سوريا دبلوماسياً تعيش واحدة من مراحلها الإيجابية، فلقد خرجت من عنق الزجاجة مرتين، الأولى عندما نجحت في التئام القمة العربية في دمشق، وكانت العراقيل كثيرة، ورغبة بعض الدول في تعطيلها لم تكن تخفي على لبيب.. والثانية

عندما تحقق انفتاحها الكبير على لبنان، وإسرائيل، وفرنسا .. وأحسب أن هذه الخطوات المهمة التي قطعتها سوريا دبلوماسياً هي (إشارة إيجابية) تصلح أن تكون أرضية تتأسس عليها علاقات سورية أمريكية جيدة مع قدوم الرئيس الجديد إلى البيت الأبيض، وإذا وضعنا في الاعتبار أن قمة الاتحاد من أجل المتوسط هي قمة اقتصادية بدائية بالدرجة الأولى، ولن تعالج قضايا النزاعة الفلسطيني الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وبالتالي لن تتمخض إلا عن مجموعة من البرامج في إطار التعاون في حوض المتوسط.. فضلاً عن إرساء الهياكل والأجهزة الضرورية لعمل الاتحاد من أجل المتوسط .. وبغض النظر عن المكتسبات الصغيرة التي قد تحصل عليها بعض الدول، مثل مصر التي تنقسم الرئاسة الحالية مع فرنسا وتستضيف في عام ٢٠١٠ القمة الثانية أو تونس التي تريد أن تكون مقراً للهياكل التنظيمية للاتحاد، والمغرب التي تود أن يكون السكرتير العام والجنوبي من أبنائها. أقول إنه بغض النظر عن هذه المكتسبات الصغيرة أو المباشرة، فإن سوريا هي البرامج الأكثر تميزاً بالنظر إلى انفتاحها دبلوماسياً على فرنسا ولبنان.. لكن هذا لا يمنعنا من تقرير حقيقة مؤلمة، وهي أن الحصاد النهائي والذي سيكون غزيراً ووفيراً اقتصادياً وسياسياً بالتبعية، سيكون من نصيب إسرائيل التي ستبنى لها، بمقتضى برامج التعاون التي ستقررها قمة الاتحاد من أجل المتوسط، أن تحقق تطبيعاً مجانياً ـ فعلاً لا قولاً ـ وأن يصبح حلمها واقعاً وهو عمل (مزج) بين العقل الإسرائيلي والأموال العربية «النفطية تحديداً» والعمالة المصرية الرخيصة.

لعنة برشلونة.. هل تلحق بالاتحاد من أجل المتوسط؟

الثابت عملا أن البحر المتوسط- الثقافة والجغرافيا والديموجرافيا- يسيل لعاب المتوسطيين شمالا وجنوبا منذ زمن.. فمثلما هناك المؤرخ الفرنسي الشهير فيرنان بروديل الذي كان أول من وضع الكلمة الأولي في إحياء هذا المشروع التكاملي الكبير، وشيخ المستشرقين جاك بيرك الذي أفشي أسرار الضفتين في كتابه حديث الضفتين، فهناك أيضا من أهل الجنوب: طه حسين الذي كشف عن افتتانه

اللا محدود بثقافة المتوسط (وحضارته) في كتابه المثير للجدل: مستقبل الثقافة في مصر، ومحمد أركون هذا الجزائري الذي يملأ الدنيا فكرا وتكتظ مدرجات الجامعات الأوروبية عندما يحاضر أو يتحدث..

وقد يكون صحيحا القول إن المثقفين العرب سبقوا (حكامهم) في الحلم بالفضاء المتوسطي، بل حاولوا دفع رجال السياسة (دفعا) نحو حوض البحر المتوسط ونزع آثار الخوف من صدورهم عند التفكير في هذا البحر، وإلا فما معني أن يقول طه حسين قولته الشهيرة التي لا تخلو من لوم وتشجيع في ذات الوقت: لماذا يخيفنا البحر المتوسط.. كأنه ليس بحرنا.. إنه بحرنا كما هو بحرهم.. وعلي عكس الحال العربي، نجد أن هناك تنسيقا أو ما يشبه التنسيق بين المفكرين الغربيين، والعقل السياسي الأوروبي فيما يتعلق بالفضاء المتوسطي.. فالمحقق أن حالة الولع بالبحر المتوسط التي تسكن مؤرخا كبيرا بحجم بروديل قد انتقلت إلي رجال السياسة الذين خصصوا مساحة لا يستهان بها علي أجنداتهم لهذا الفضاء الذي كثيرا ما دغدغ مشاعرهم وهيج مكنون مشاعرهم وتطلعاتهم نحو الثروة والسيطرة معا..

والإنصاف يفرض علينا الاعتراف بأن دول الشاطئ الجنوبي للمتوسط لم تتجشم، ولو مرة واحدة، عناء طرح المبادرات، واكتفت باستقبال ما يهبط عليها من دول الشاطئ الشمالي.. وكانت البداية- كما يجب أن نذكر جميعا- مع مبادرة الحوار العربي- الأوروبي التي لم تكن بريئة بالنظر إلي دوافعها، وهي التفاهم مع العرب حتى لا تتكرر واقعة استخدام النفط سلاحا في الحروب التي قد تنشب مستقبلا في المنطقة (علي غرار حرب أكتوبر١٩٧٣).. ولأن هذه المبادرة لم تراع في أهدافها سوي مصلحة دول الشمال، فكان طبيعيا أن تموت، لتخرج من رحمها مبادرة أخري (متوسطية) ناقشتها قمة لشبونة عام١٩٩٣ ثم تطورت عبر قمة أسن في ألمانيا لتتمخض عنها مبادرة الشراكة المتوسطية التي تقوم علي عدة عناصر

منها: التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل علي الأمن الأوروبي.. وكما هو واضح، فالفكرة أوروبية محضة، والهدف أيضا أوروبي ولا وجود للمصلحة العربية في ذهن من فكر في طرح مبادرة التعاون الأورومتوسطي.. لذلك ترنح هذا المسار لعدة سنوات، وكاد يموت واقفا.. وكلنا يعرف القصص التي تلاحقت الواحدة تلو الأخرى في حلوق القادة العرب الذين اكتشفوا بعد عشر سنوات من انطلاق عملية برشلونة أنهم لم يجنوا منها سوي الحنظل!

وعلي صعيد الأرقام كانت الفجيعة الكبرى.. فمن بين٩٪ استثمارات أوروبية خارجية لم تحصل دول جنوب المتوسط سوي علي نسبة١٪ فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت علي نحو٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة، أما الموجع للقلب العربي هو أن إجمالي ما قدمته أوروبا إلي جنوب المتوسط في عشر سنوات يوازي فقط إجمالي ما حصلت عليه دولة واحدة فقط من دول شرق أوروبا (هي بولندا).. لذلك لم يكن هذا القائد العربي مبالغا عندما قال ذات مرة في حسرة شديدة: لقد قرأت بنود اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بندا بندا، ولثلاث مرات متتالية، ثم اكتشفت أن الأوروبيين يطلبون كل شيء ولا يلتزمون في المقابل بشيء!

.. ولنقلها بصراحة، لقد كانت جملة المواقف الإسرائيلية المتعنتة والرافضة للسلام (فعلا لا قولا) هي السبب الأول وراء وفاة عملية برشلونة.. أما السبب الأخطر فهو عجز أوروبا- بقضها وقضيضها- عن مواجهة إسرائيل ودعوتها لكي تتحمل مسئوليتها.. لذلك أعلنت أوروبا (الفرار) وتركت المنطقة تئن تحت وطأة الغطرسة الإسرائيلية والخلافات مع الفلسطينيين ورفضها القاطع لإقامة دولة فلسطينية.. واستحدثت مشروعا آخر هو (٥+٥) بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي.. وحاولت إحياء هذا الشكل الجزئي للتعاون في المغرب الأقصى هربا من أتون المواجهة في الشرق الأوسط.. وكانت أيضا تحدثت عن صيغة أخري للتعاون تحت مسمي سياسة الجوار، لكنها باءت

جميعا بالفشل أو بالأحرى لم تحقق ما كانت تصبو إليه، لذلك بدا المشهد في العلاقات الأورومتوسطية وكأنه شجرة تيبست تماما وسقطت أوراقها، ولم يعد يرجي منها نفع (ظلا أو ثمارا).. ثم تضيف دول الجنوب- كعادتها- علي وقع مبادرة أخري صاحبها هذه المرة هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي لم يعدم اللباقة اللفظية، والمهارة السياسية، فقام بترويج هذه الفكرة، بعد أن ألبسها

ثيابا مزركشة تسحر العقول، وتجذب الأنظار.. وتحدث عن تعاون إقليمي علمي وبيئي وبحثي وأمني، لكنه لم يتوقف لحظة واحدة أمام الصراع العربي- الإسرائيلي.. وقد يكون العكس هو الصحيح لأنه في الوقت الذي كان يزج ساركوزي بإسرائيل داخل هذا الفضاء، ويفسح لها المجال لتحتل موقع أمين عام مساعد الاتحاد من أجل المتوسط، كانت دوائر بروكسل تحث الخطي باتجاه ترفيع مستوي العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.. بحيث يصبح لها ذات الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد.. وهكذا توافر لإسرائيل أن تحصل علي الحسنين وأن تقوم- في دائرة الاتحاد من أجل المتوسط- بإعداد مؤتمرات القمة، ووضع البرامج التعاونية في الإقليم ورسم السياسات الأمنية الخاصة بالمياه، والطاقة، والتسليح.. ولا ننس أنه في إطار صيغة ثنائية الرئاسة لهذا الاتحاد، والتي يكون طرفاها عضوا من الاتحاد وعضوا من خارجه، ستترأس إسرائيل هذا الاتحاد وهو ما يعني أنها ستضع صيغة جديدة من العلاقة مع الدول العربية لتضرب بذلك عدة مرجعيات خاصة بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، أهمها مبادرة السلام العربية.

المحقق أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي لا تزال تحوم حوله الشبهات، والذي لم يستفد منه حتى الآن سوي إسرائيل يكاد يكون تراجيديا عملية برشلونة التي انتحرت حتى لا تتواجه مع إسرائيل.. وها هو الاتحاد من أجل المتوسط يجعل إسرائيل تشرب- من المكاسب- حتى الثمالة، بينما تتدلي ألسنة

العرب طلبا لقطرة ماء.. دون طائل.

وإذا تذكرنا أن الرئيس ساركوزي ـ الأب الشرعي للاتحاد من أجل المتوسط ـ يعجز حتى هذه اللحظة ـ عن توفير المبلغ الذي سبق أن وعد به للإنفاق علي مشاريع الاتحاد وهو ١٤ مليار يورو(بسبب الأزمة الاقتصادية وأشياء أخري) لأدركنا أن لعنة برشلونة سوف تلحق حتما بهذا الاتحاد الوليد..

والأهم من ذلك أن هذا المشروع يحمل في ثناياه بذور فنائه لأنه لم يستوعب دروس التاريخ التي تقول إنه لا يمكن لحضارة متوسطية جديدة أن تنهض إلا بعد تصحيح الظلم التاريخي وحل جملة المشكلات التي تملأ أرجاء الفضاء المتوسطي وعلي رأسها جميعا القضية الفلسطينية.

عن المواطنة في الفضاء المتوسطي

من طموحات الاتحاد من أجل المتوسط.. تلك الفكرة التي أسهب في الحديث عنها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أن تتحقق المواطنة في هذا الفضاء بحيث نستطيع أن نطلق علي أن إنسان يعيش فيه شمالا أو جنوبا، بالمواطن المتوسطي..

ولاشك أن هذه الفكرة تنطوي علي كثير من الأمل وقليل من الرجاء علي الأقل في الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا

وكلنا يذكر أن عميد الأدب العربي طه حسين كان من أوائل من حدثونا- ربما بشكل غير مباشر- عن هذه المواطنة في كتابه الشهير مستقبل الثقافة في مصر، كذلك أسهب في الحديث عنها شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك في كتابه: حديث الضفتين، واعتبرهما البعض بالمتفائلين (أكثر من اللازم).. لأن بين ضفتي المتوسط من الخلاف والتوجس وسوء الطوية الكثير والكثير.. وقال نفر من الجنوبيين: إن البحر المتوسط لم يأت منه إلينا سوي الشر مثل الاستعمار، والانتداب والحروب الصليبية، لذلك علينا أن نخاف منه، ونعمل ألف حساب

لأي فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير.. قال: إن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب، ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

* لكن يبدو أن هذا التوجس (وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذي ينتقل ألينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن (المواطن المتوسطي).. فان ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل ما سيتعلمه الطفل الصغير في شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل في جنوب المتوسط.. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة.. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

وهل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية في إحداث تغيير في مناهج الصغار في مدارسنا يطال بعض الأحداث التي ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطي؟ لو حدث ذلك فان الأمر سيصبح جد خطير..! ثم إذا كانت مناهج الصغار التربوية في دول الشمال تري أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن في دول الجنوب تري شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسي..

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا.. هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذي يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطي لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة

الصعبة.

الاتحاد من أجل المتوسط.. في مرآة الميديا العربية

حدثتنا جريدة «لوموند» الفرنسية عن أن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ دشنت إسرائيل كإحدى الدول (القائدة) في حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً أميناً عاماً (مساعداً) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماً فقط!

أما صحفنا المصرية (القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء (ذي بال) وحسبها أنها أصبحت أميناً عاماً (مساعداً) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخباره متباينة، وهي تعكس توجهاً في الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية (عموماً) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هي (بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليس عما هو كائن أو واقع بالفعل، وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض.

على أي حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصاراً مذهلاً.. وإذا كنتم في شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق للجامعة العربية، أطال الله في عمره، فقال: بطريق المصادفة في إحدى صالات قاعة اليونسكو في باريس، طرح عليّ شيمون بيريز، الذي كان وزيراً لخارجية إسرائيل في ذلك الوقت، سؤالاً يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضواً في جامعة الدول العربية؟

ويُعلق الدكتور عصمت عبد المجيد على ذلك بقوله: كان سؤالاً مباغتاً، لكنني

لأي فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير.. قال: إن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب، ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

* لكن يبدو أن هذا التوجس (وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذي ينتقل ألينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن (المواطن المتوسطي).. فان ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل ما سيتعلمه الطفل الصغير في شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل في جنوب المتوسط.. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة.. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

وهل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية في إحداث تغيير في مناهج الصغار في مدارسنا يطال بعض الأحداث التي ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطي؟ لو حدث ذلك فان الأمر سيصبح جد خطير..! ثم إذا كانت مناهج الصغار التربوية في دول الشمال تري أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن في دول الجنوب تري شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسي..

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا.. هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذي يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطي لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة

الصعبة.

الاتحاد من أجل المتوسط.. في مرآة الميديا العربية

حدثتنا جريدة «لوموند» الفرنسية عن أن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ دشنت إسرائيل كإحدى الدول (القائدة) في حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً أميناً عاماً (مساعداً) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماً فقط!

أما صحفنا المصرية (القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء (ذي بال) وحسبها أنها أصبحت أميناً عاماً (مساعداً) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخباره متباينة، وهي تعكس توجهاً في الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية (عموماً) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هي (بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليس عما هو كائن أو واقع بالفعل، وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض.

على أي حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصاراً مذهلاً.. وإذا كنتم في شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام السابق للجامعة العربية، أطال الله في عمره، فقال: بطريق المصادفة في إحدى صالات قاعة اليونسكو في باريس، طرح عليّ شيمون بيريز، الذي كان وزيراً لخارجية إسرائيل في ذلك الوقت، سؤالاً يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضواً في جامعة الدول العربية؟

ويُعلق الدكتور عصمت عبد المجيد على ذلك بقوله: كان سؤالاً مباغتاً، لكنني

دون تفكير أجبته، بينما كنت أسير في طريقي دون أن أتوقف: عندما تتكلم إسرائيل اللغة العربية.. وبدا لي أن شيمون بيريز ابتسم في مرارة من إجابتي التي ألقمته إياها كحجر صوّان في فمه!

الخلاصة.. أن وزير خارجية إسرائيل كان مشغولاً في هذه المرحلة -كان ذلك في أواسط ثمانينيات القرن الماضي- بالشرق الأوسط الجديد الذي استلهمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية -لاحقاً- عندما تحدثت عن مشروعها الخاص بهذه المنطقة، وعن فكرتها الشهيرة «الفوضى الخلاقة..

وكلنا يعرف أن نظرية شيمون بيريز تتأسس على معادلة ثلاثية الأبعاد هي: العقل الإسرائيلي والمال النفطي (الخليجي) والأيدي العاملة المصرية (الرخيصة)، بحيث يتم -في هذه الحالة- تدشين المرحلة الإسرائيلية التي ستكون الدولة العبرية فيها سيدة المنطقة بلا منازع.

وعندما فشل هذا المشروع الذي اعتبرته كوندوليزا رايس مشروعها الخاص، وتألم شيمون بيريز لأنه لم يتحقق منه سوى الجانب الأصغر الذي تترجمه بجلاء اتفاقية الكويز التي جعلت للمصنوعات الإسرائيلية موطئ قدم في بلادنا.. لذلك، وبحسب نظرية توزيع الأدوار، كان لابد أن يتلقفه ساركوزى (في فرنسا) متحدثاً عن مسمى آخر هو الاتحاد من أجل المتوسط، لكن مضامينه لا تختلف كثيراً عن بعض مضامين مشاريع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع.

ولقد ناور الإسرائيليون -كعادتهم- باعتبار أن مشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع إسرائيلي ناطق باللغة الفرنسية، فلقد تحفظوا على انضمام جامعة الدول العربية، وحقها في حضور الاجتماعات، مع أن الجامعة تتمتع بهذه الصفة ضمن مسار برشلونة، الذي ألغى اليوم، ليحل محله الاتحاد الوليد.

وكانت المفاجأة أن إسرائيل، لكي تتنازل عن معارضتها لوجود الجامعة

العربية ضمن هذا الاتحاد، يجب أن يتم تصعيدها لتصبح أميناً عاماً مساعداً.

ماذا يعنى كل ذلك؟.. يعنى -أولاً- أن حلم إسرائيل الخاص بالهيمنة على المنطقة، قد تحقق منه الجزء الأول، وثانياً أنها ستجلس على مائدة مفاوضات وحوارات ومناقشات (واحدة) مع العرب، وثالثاً ستدرس معهم تصوراتها الخاصة بمعادلة الأمن والاستقرار القائمة على الأبعاد الثلاثة التي أشرنا إليها آنفاً، وهي العقل الإسرائيلي، والمال النفطي، والأيدي العاملة المصرية،

وتعنى رابعاً أن مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ أصبحت جثة هامدة لا حراك فيها، لأنها -ببساطة- كانت توفر لإسرائيل حواراً مباشراً مع العرب، وفق صيغة الأرض مقابل السلام، أي أنها كانت توفر السلام والحوار والنقاش والتعاون بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧.. لكن هذه الأجواء وتلك الأنشطة وهذه الأفكار قد وفرتها (مجاناً) صيغة الاتحاد من أجل المتوسط.

السؤال الآن: إلى متى سيظل نفر من مسئولينا يتعاملون معنا بمنطق أنصاف الحقائق، وإلى متى ستظل الميديا العربية تتعاطى مع الرأي العام المصري والعربي على أنه أهطل أو قاصر، وربما غبي!

بالسكتة القلبية!

يبدو أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سوف يلقي نفس مصير عملية برشلونة التي اكتشف العرب بعد نحو عشر سنوات منه انطلاقها أنها كانت وهماً وسرابا.. وأحد أسباب فشل هذه العملية الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشلل الذي أصاب عملية السلام بسبب تفتتها وغرورها.. والغريب أن أوروبا لم تحاول إقناع إسرائيل بإبداء درجة من درجات المرونة في التعامل مع الأزمة في منطقة الشرق الأوسط.. ورأت أن تذهب بعيداً

لتفعيل دائرة أخرى هي دائرة ورأت أن «يذهب بعيداً لتفعيل دائرة أخرى هي دائرة (٥ + ٥) باعتبارها شكلاً جزئياً من أشكال التعاون الأورومتوسطي ..وهنا نحن اليوم نجد الاتحاد من أجل المتوسط يصطدم مرة أخرى بإسرائيل.. فكلنا يعرف أن العدوان الإسرائيلي على غزة وحرب الإبادة الجماعية التي مارستها الآلة العسكرية الإسرائيلية تسبب في تعطيل الإجراءات التنفيذية الخاصة بهذا المشروع المتوسطي.

.. ولقد اعترف رئيس وزراء فرنسا (فرنسوا فيون) أثناء زيارته الأخيرة لتونس بأن المسار الرئيسي للمشروع قد توقف –جزئياً– بسبب التداعيات المنبثقة عن أزمة غزة.. صحيح إن الرجل أهاب بالجميع ألا يستسلموا، وأكد أن الصعوبات التي نعترض مسار الاتحاد ينبغي ألا تدفع إلى التسليم بفشله، لكن واقع الحال يؤكد أن الجانب العربي بدأ يتسرب الشك إلى قلبه مُعتقداً أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، جاء لخدمة إسرائيل وليس العرب بالنظر إلى تقلد إسرائيل منصب الأمين العام (المساعد) للاتحاد في خلسة من الزمن وفي صفقة خرج منها العرب (كالعادة) خاسرين!!

السبب الآخر الذي من أجله يتهدد مسار هذا الاتحاد هو حالة الحرج السياسي التي يعيشها الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي سبق أن وعد برصد ١٤ مليار يورو للإنفاق على الأجندة البيئية لهذا المشروع ومن بينها تنقية البحر المتوسط وإنشاء مراكز بحثية، وتدريب طلاب متوسطيين.. ولأن الأزمة الاقتصادية كانت ثقيلة ولاتزال على أوروبا والأوروبية، فلن يكون بمقدور الرئيس الفرنسي الوفاء بما سبق أن وعد به في الاجتماع التأسيس في ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

– معناه أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يمر حاليا بمرحلة صعبة، ومصداقية الرئيس ساركوزي ستكون على «المحك» إذ لا يعقل أن يموت هذا

المشروع الطموح بالسكتة القلبية وهو لا يزال في المهد صغيرا.. ليلحق بعملية برشلونة.. والأعجب أن تكون إسرائيل هي سبب وفاة برشلونة، والاتحاد من أقبل المتوسط (معاً).

– الأخطر من كل ذلك هو أن أوربا قد افتضح أمرها وبدت على حقيقتها هشة، ضعيفة أمام جبروت الدولة العبرية..

obeikan.com